Journal of Al-Quds Open University for Educational & Psychological Research & Studies No. (48) – March 2026.
https://journals.qou.edu/index.php/nafsia.
E-ISSN: 2307-4655 / P-ISSN: 2307-4647.

Feminization of Poverty: Causes and Effects, A Survey Study on Villages in the North of Jericho and Jordan Valley Governorate in Palestine

[*]***Mrs. Hanadi Khalil Barahma***

1PhD student, University of the Holy Quran and Islamic Sciences, Sudan.

Ministry of Social Development Palestine.

Orchid No: 0009-0008-8428-6654

Email: hanadibarahma@gmail.com

Received:

7 Oct. 2024

Revised:

7 Oct. 2024

Accepted:

16 Dec. 2025

***Corresponding Author:**
*Mrs. Hanadi Khalil Barahma

Email:
hanadibarahma@gmail.com

Citation:
https://journals.qou.edu/index.php/nafsia

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Objectives: This study investigates the phenomenon of the feminization of poverty in the villages of northern Jericho Governorate.

Methodology: The study adopts a descriptive-analytical approach. A random sample of 117 households was selected, including families classified as poor and those in extreme poverty.

Results: The findings reveal a significant positive correlation between the causes of feminization of poverty and its resulting social and economic impacts. Among the organizational causes, the lack of government support programs directed toward housewives was the most influential. Socially, the illness or disability of the male breadwinner emerged as a critical factor, while economically, the most notable impact was the increased participation of women in informal sector employment.

Conclusion: Development of social protection policies that are gender-sensitive and responsive to the needs of rural housewives, and the provision of equal opportunities for education and vocational training for women. Additionally, the study emphasizes the importance of empowering labor unions to advocate for women's rights in both Palestinian and Israeli labor markets.

Keywords: Poverty, poverty line, feminization of the poor, extreme poverty, female-headed household.

أسباب ارتباط الفقر في النساء وآثاره
دراسة مسحية على قرى شمال محافظة أريحا والأغوار في فلسطين)

هنادي خليل براهمه [*]

1طالبة دكتوراة، جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم، السودان.

وزارة التنمية الاجتماعية ،فلسطين

المراسل المعتمد: د.هنادي خليل براهمه *

الملخص

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى فهم الواقع الحالي لظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار، ومعرفة أهم أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، ومعرفة علاقة الارتباط بين أسباب تأنيث الفقر، والآثار الاجتماعية والاقتصادية له،

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بمراجعة الأدبيات ذات العلاقة، وجمع البيانات من تطوير استبانة خاصة كأداة لجمع العوامل ذات العلاقة وتحليلها، والمعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، ومجتمع الدراسة هن النساء الفقيرات في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار وهي: (مرج الغزال، العوجا، مرج نعجة، الزبيدات، الجفتلك، فصايل)، تم اختيار عينة مكونة من (117 أسرة) بين أسر فقيرة، وأسر شديدة الفقر، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

النتائج: وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ما بين أسباب تأنيث الفقر والآثار الناجمة عنه، وأن الأسباب التنظيمية هي الأكثر تأثيراً، مثل: عدم وجود برامج دعم حكومية موجهة للمرأة ربة المنزل، وأبرز الأسباب الاجتماعية كانت مرض أو عجز الرجل، وأبرز الآثار الاقتصادية كانت ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم.

الخلاصة: وأوصت الدراسة إلى تطوير سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الموائمة لظروف المرأة الريفية ربة المنزل، تحسين البنية التحتية لخدمات الحماية الاجتماعية الأساسية، وخلق فرص تعليم وتدريب متكافئة للنساء، وتعزيز دور النقابات العمالية للدفاع عن حقوق النساء في سوق العمل الفلسطيني أو سوق العمل الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، خط الفقر، ، الفقر المدقع، المرأة التي تعيل أسرة.

المقدمة والخلفية النظرية:

يُعد الفقر من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات عبر العصور، ويمثل ظاهرة معقدة، ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها أبعاد اجتماعية، اقتصادية وتنظيمية (النجفي،2008)، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر، وانتشاره، واستمراره يمكن تصنيفها إلى عوامل: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، وبيئية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، وتلك العوامل قد تكون داخلية، تتمثل بانعدام الدخل أو انخفاضه للأفراد وأرباب الأسر، نتيجة لقيامهم بالأعمال والوظائف ذات الأجر المنخفض (عزوز وضيف، 2017)، والتهميش للفئات الضعيفة في المجتمع، مثل: المرأة، وذوي الإعاقة، وسكان الريف (فرج، 2017)، وضعف أداء المؤسسات الرسمية الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني فيما يخص الدفاع عن حقوق تلك الفئات، وعدم قدرة الأفراد على امتلاك الأصول المادية، والبشرية كالأراضي، والادخار، وحسابات التوفير، يضاف إلى ذلك عدم امتلاكهم المستوى التعليمي الجيد، والوضع الصحي (مرابط، 2019).

أما العوامل الخارجية، فتتمثل بوجود الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي للبلاد، وهذا ما ينطبق على الحالة الفلسطينية التي تعاني من الاحتلال منذ ما يزيد عن(70)عاماً، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي(حسن،2005)، بالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية قد يكون الفرد فقيراً أيضاً بسبب سماته الشخصية، مثل: الكسل أو مستوى التعليم لدى الفرد، التي تؤدي إلى الفشل الشخصي الذي يضعف من فرصه، وينقله إلى الفقر (بخاري وحريري، 2020).

أشارت كثير من الأدبيات إلى مفهوم "تأنيث الفقر"، فأول من أطلق مصطلح تأنيث الفقر(Feminization of povertyDiana Pearce) التي استعملت المفهوم بعد أن لاحظت أن الفقر أصبح مشكلة مرتبطة بالنساء في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أشارت إلى أن ثلثي الفقراء في العالم في العام(1976) تزيد أعمارهم عن(16)عاماً هم من النساء، وأن ما يقارب نصف العائلات الفقيرة، هي عائلات ترأسها نساء (بخاري وحريري، 2020)، إذ إن المرأة المعيلة لا تستطيع تلبية احتياجات أبنائها (صالح، 2015)، وتم وصف تأنيث الفقر بأنه النمط الذي تواجهه النساء بشكل غير المتناسب عند خطوط الفقر، ويعني ذلك ارتفاع الفجوة بين الرجال والنساء تحت خط الفقر، وزيادة نسبة الفقراء من الإناث (Ghant,2007)، فبمجرد أن تكون المرأة هي المعيلة، أو تشارك في إعالة أسرتها ستكون هي وأطفالها أكثر عرضة للعيش في فقر شديد مقارنة بإجمالي السكان (Brown,2004)، وفكرة "مسار التأنيث" حسب (Diana) هو ارتفاع النسبة المئوية للفتيات الأكبر سناً اللاتي يعتمدن اقتصادياً على الآخرين، سيؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بين النساء المسنات في المستقبل (بخاري وحريري، 2020).

وارتبط النمو المتسارع لظاهرة تأنيث الفقر لكون الفتيات يمثلن غالبية أولئك الذين يعيشون على الحد الأدنى للأجور، والعاملين بدوام جزئي، والعاطلين عن العمل (ضو، 2017)، ووجود إهمال نظري للأسرة التي تعيلها امرأة، وتركيز نظريات الفقر على حجم الأسرة كوحدة معيشية واحدة فقط وتركيبها، ويعمق الظاهرة (المساعد، 2018). وتقارير التنمية البشرية أكدت أن النساء هن أكثر حساسية للفقر إذ يشكلن(65%) من الأميين في العالم و(70%) من فقراء العالم، مع توقعات للمنظمة أن يصل الفقر الشديد إلى (50%) لدى النساء الريفيات في القرن القادم (عبيدات، 2007).

وفقاً لتقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعيش امرأة واحدة من كل (10) نساء في العالم في فقر مدقع، وفي مناطق النزاع والحروب تزداد احتمالية وقوع النساء في فقر مدقع بمقدار(7.7)مرة، وتوقع التقرير أن يترك تغير المناخ(236) امرأة وفتاة جائعة بحلول العام(2023) أي ما يعادل ضعف أعداد الرجال(Haveman,2018)، وفي العالم تشارك فقط(61%) من النساء اللواتي هن في سن العمل في القوى العاملة مقابل(90%) من الرجال، وأعلنت الهيئة في العام(2000) بأن النساء هن أفقر سكان العالم، وأنهن يعانين من معدلات فقر أعلى من الرجال (Christopher,2002).

في فلسطين تشكل النساء المعيلات لأسرهن(10.6%) من إجمالي الأسر، في حين أن مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل تشكل نسبة لا تتجاوز (9.9%)، مما يفسر ضعف قدرتهن على الوصول للأصول الإنتاجية وامتلاكها، وعدم حصولهن على التعليم والتدريب المهني بأشكاله كافة، الأمر الذي يُظهر التمييز الواضح في سوق العمل الرسمي لا سيما على مستوى الأجور بين الرجال والنساء (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2004)، بالتالي فإن الحديث عن فقر النساء ليس فقط مرتبطا بمجموعة النساء الفقيرات، ولكن أيضاً عن سهولة انزلاقهن للفقر لأسباب اقتصادية واجتماعية(Bianchi,199)، وأن ظاهرة تأنيث الفقر لها آثار اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالمرأة، وتداعيات على المرأة بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام (الرامخ، 2011)، بالتالي تأتي هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الظاهرة، أسبابها، وآثارها في أهم المناطق وأكثرها أهمية جغرافياً وسياسياً واقتصادياً بالنسبة لمحافظة أريحا والأغوار ولفلسطين.

حالة الفقر اعتبرت سمة من سمات الأفراد والمجتمعات، فالفقر النفسي يأتي من شعور الفرد بانخفاض مستوى معيشته، والذي يقل مقارنة مع مستويات معيشة لأفراد آخرين داخل ذات الدولة أو الدول الأخرى (ابن البشيتي، 2010). وقد قُسم الفقر إلى نوعين رئيسين هما: فقر التكوين وفقر التمكين. فقر التكوين يُمثل مظاهر الفقر الناتجة عن: المعيقات والصعوبات واقعية كانت أو افتراضية، مثل: العوامل البيولوجية والفسيولوجية وتعدّ الإعاقات الجسدية والعقلية على رأسها، والإعاقات الاجتماعية والنفسية، مثل: التمييز بناءً على الجنس والعمر، والتمييز ضد الشباب والأطفال وكبار السن والجماعات الأقلية (الليثي، 2005)، أما فقر التمكين الذي يعدّ فقراً مؤسسياً فيُعبر عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو تمكينهم، وتحفيزهم على استثمار تلك القدرات (عباس، 2018). البنك الدولي اعتمد تصنيف الفقر حسب المنطقة الجغرافية، منها الفقر الريفي، الذي يوجد فيه العدد الأكبر من الفقراء نتيجة انعدام البنية التحتية، قلة فرص العمل، واقتصارها على الزراعة، ورعي المواشي، وهي بالعادة نشاطات موسمية تدر دخلاً ضئيلاً، والفقر الحضري الذي ينتشر في الأحياء الشعبية وغير النظامية بحيث تسود فيها المساكن غير اللائقة، وخدمات الصرف الصحي الرديئة (صابر وكيزخان،2007).

ولأهمية تأنيث الفقر قد أجريت دراسات عديدة تناولتها بطرق مختلفة، وربطتها بمتغيرات أخرى، التي تتعلق بموضوع الدراسة.

إذ بينت دراسة (Kimeny) وآخرين (1995) أن هناك علاقة قوية بين هيكل الأسرة وحدوث الفقر، إذ إن الأسر التي ترأسها الإناث تكون أكثر عرضة للفقر من الأسر التي يرأسها الذكور، والحالة الاجتماعية لرب الأسرة هي من أهم العوامل التي تحدد حالة فقر الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالأسرة التي ترأسها امرأة تعاني من معدلات أعلى من الفقر الشديد والمدقع بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، يضاف إلى ذلك فقر الأطفال في الأسر التي ترأسها نساء بسبب الطلاق أو الانفصال، وقد ساعدت برامج الرعاية الاجتماعية، والمساعدات التي تقدمها الدولة، والتي تعطي الأولوية للنساء اللواتي يُعِلْن أطفالاً دون زوج على رئاسة المرأة لأسرتها.

وأكدت دراسة النجار (2012) أن أبرز العوامل الثقافية المؤثرة على تأنيث الفقر، الجانب التعليمي للنساء، مثل: عدم حصولهن على التعليم الأساسي أو الثانوي أو العالي، أو عدم التحاقهن بالتعليم التقني والمهني، والنظرة المجتمعية للمرأة العاملة خارج المنزل، وتركيز دورها على العناية بالأطفال ورعاية الأسرة، أو عدم حصول المرأة العربية على فرصة عمل ملائمة، ومرنة للظروف الفسيولوجية والاجتماعية للمرأة مثل نظام الدوام والإجازات، أما أبرز الأسباب الاجتماعية فكانت الاضطهاد والتعسف والتهميش والعنف النفسي والجسدي الذي تتعرض له المرأة، والأسباب الاقتصادية التي استنتجتها الباحثة كانت متمثلة باقتصار دور المرأة العربية على ممارسة

الأعمال المنزلية، ورعاية الأسرة غير المدفوعة الأجر، وارتباطها اقتصادياً بالرجل، وعدم امتلاكها للأصول، ومساهمتها الضعيفة في القوى العاملة، مع توجه النساء إلى الأعمال الهامشية، وفي ظل ظروف صعبة، وبأجور متدنية دون توفر الضمانات القانونية لها.

أظهرت نتائج دراسة السيد (2016) أن أهم أساليب التكيف المعيشي الإيجابية التي تتبعها المرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر، كانت إعداد أنشطة منزلية مدرة للدخل خاصة في مجال الإنتاج الغذائي، ويليها العمل في الزراعة، بالمقابل كانت أساليب التكيف السلبية هي حرمان الأبناء من التعليم، والتوجه نحو الزواج المبكر، وأهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة هي عدم القدرة على توفير الغذاء للأبناء.

وأكدت دراسة(Antonuska)(2016) على أن تأنيث الفقر يجمع بين عدم المساواة بين الجنسين والفقر، وأن الفقر هو سبب للعنف ضد النساء والأطفال على حد سواء، وسوء الحالة الصحية للمرأة، وتعرضها للعنف بأشكاله المختلفة، وانتهاك حقوقها من أبرز نتائج الفقر، والنظرة التمييزية ضد المرأة على أنها أقل إنتاجية من الرجل، ووجود النساء بأغلبية في القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يقلل من فرصها بالحصول على دخل عالٍ ومستقل، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالأعراف الاجتماعية، والثقافية، والبُعد السياسي، والمساعدات النقدية غير المبنية على فهم المساواة بين الجنسين، وأظهرت الدراسة أن الفقر ظاهرة متقاطعة مع الطبقة والعرق، بحيث يوجد مثلاً بين النساء من أصول مهاجرة والنساء ذوات الإعاقة والنساء من الأقليات العرقية.

واستكشفت دراسة (Veeran)(2000) ظاهرة تأنيث الفقر من ثلاث وجهات نظر رئيسة، وهي: عمل المرأة، التركيبة الأسرية، وحق المرأة في استقلال قرارها بالإنجاب، والمرأة والتنمية الاقتصادية وتحمل المرأة للمسؤولية المزدوجة في معظم المجتمعات تتمثل في رعاية الأسرة والعمل في آنٍ واحد، وقضاء ساعات عمل طويلة مقارنة بالرجال، مع عدم احتساب عملهن من حيث المكسب النقدي أو المساهمة في التنمية الاقتصادية لمجتمعها، واعتبارها من أعمال الكفاف غير مدفوعة الأجر، مثل: حمل المياه، والحطب، والقيام بأعمال البستنة، وصناعة الغذاء، والأعمال المنزلية.

بينت دراسة حسانين (2020) أن المرأة الريفية في مصر تعاني من تدن في أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية، وعدم قدرتها على إشباع حاجاتها الضرورية، وأن النساء المعيلات لأسرهن من أشد الفئات فقراً وتهميشاً، إذ إنهن يعانين من الحرمان والبطالة والإهمال، وانشغال المرأة بإعالة أسرتها سيؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي لأبنائها، وافتقارها للمهارات اللازمة لدخول سوق العمل، وتعاني المرأة الريفية المعيلة من سوء العلاقات الاجتماعية، وضعف القدرة على تحقيق الذات، وبيّنت أن أحد أهم أسباب وجود ظاهرة المرأة المعيلة هو غياب الزوج أو الأب أو عدم قيامه بمسؤولياته تجاه الأسرة، مما يؤدي إلى تعرضها للمشكلات النفسية إلى جانب المشكلات الاقتصادية، ومن أهم الإشكاليات التي تواجه المرأة الريفية المعيلة، تراكم الديون، بسبب انخفاض مستوى التعليم، وانخفاض مستوى الدخل، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة، أما المشكلات الاجتماعية فتكون بنظرة المجتمع السلبية لها، وعدم قدرتها على المشاركة في المناسبات الاجتماعية، وخلق الشعور لديها بالنقص والدونية، والمشكلات القانونية مثل: عدم معرفتها بحقوقها.

أظهرت دراسة بخاري وحريري (2020) أن هناك تأثيراً كبيراً للأسباب التنظيمية على انتشار ظاهرة تأنيث الفقر لعدم وجود برامج الدعم لتنفيذ مشاريع خاصة بالنساء، وعدم وجود الحماية القانونية لحقوق المرأة، والأسباب الاقتصادية، وأهمها ارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم توفر فرص عمل ملائمة للمرأة، والتفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة، والأسباب الاجتماعية التي كان أبرزها العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين، وعدم تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في تخصصات التعليم العالي، أما الآثار الاقتصادية الناجمة عن تأنيث الفقر فكانت تدني مستوى المعيشة، وزيادة البطالة لدى النساء، والتعرض للضغوط النفسية، وخلق الخلافات بين أفراد الأسرة، وأظهرت الدراسة أن الأسباب الاقتصادية لتأنيث الفقر هي الأكثر تأثيراً على حدوث الآثار الاقتصادية والاجتماعية من الأسباب

التنظيمية والاجتماعية، ومن أبرز نتائج الدراسة أن النساء الأرامل والمطلقات يمثلن النسبة الأعلى من النساء الفقيرات، وأن معظم النساء الفقيرات هن من ليس لديهن استقلالية الدخل.

وجدت دراسة ل(Singgih) وآخرين (2020) أن هناك اختلافاً في إحصاءات الفقر، وأسبابه بين الرجال والنساء، من حيث المهنة والحيازة المادية للأسرة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر لدى النساء مقارنة بشركائهن من الذكور، وتساهم عوامل عدة في إفقار المرأة مثل: سوق العمل، والأمومة المنعزلة، والشيخوخة، والتعليم، وارتفاع معدلات التمييز بين الجنسين في النظام الاجتماعي، وأكد الباحث على أن أحد أعراض الفقر هو زيادة حجم الالتزامات والمسؤوليات التي تتحملها المرأة.

وأجريت دراسة فاضل (2023) حول ظاهرة تأنيث الفقر، ومبادرات الاستجابة الدولية والمحلية، توصلت فيها إلى أن هناك انخفاضاً في نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية مقارنة بالرجال والتي كان سببها انخفاض مستوى التعليم، وتفشي ظاهرة الأمية بين صفوف النساء، وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية واكتساب مهارات حديثة، والأسباب الاجتماعية مثلاً المعتقدات التقليدية، والعادات، والتقاليد في المناطق الريفية التي ترى عدم وجود حاجة لتعليم الفتيات، وأن دورهن يقتصر على الدور (الرعائي)، والقيام بالأعمال المنزلية، مما انعكس على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وعدم مشاركتهن في سوق العمل، أو ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم وفي الأعمال التي تَدُر دخلاً عالياً، نتيجة تعرضها للاضطهاد الصحي والتعليمي والمجتمعي.

تناولت ورقة بحثية ل(Mudiare وAminue)(2024) تأثير الفقر على حصول المرأة على: التعلم، والصحة، والعمل، والزراعة، وملكية الأراضي، وحصولها على الائتمان، وتوصلت إلى أن النظام الأبوي، والممارسات الثقافية القمعية في (نيجيريا) هي عوامل رئيسة في تأنيث الفقر الذي يظهر في الحرمان والإرهاق خلال ساعات العمل الطويلة، وظروف العمل القاسية من ساعات عمل طويلة، والعمل غير المدفوع الأجر، وتبعية المرأة للرجل، مع انخفاض مستوى التعليم لديها، وسوء الوضع الصحي لها، أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض معدل التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية مقارنة بالذكور، وأن الفقر وعدم المساواة بين الجنسين مسؤولان عن ارتفاع معدل التسرب من المدارس لدى الإناث، واللجوء للزواج المبكر.

مشكلة الدراسة:

يعدّ الفقر بشكل عام مشكلة اقتصادية اجتماعية عالمية متعددة الأبعاد، تختلف مستوياته من مجتمع لآخر، إلا أن حدة الفقر تزداد لدى الفئات الأقل حظاً، والأكثر تهميشاً في المجتمعات النامية(الخزاعي،2009)، بالتالي تزداد حدته عندما يكون مرتبطاً بالنساء، وبالاطلاع على قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية لبرنامج المساعدات الذي يستهدف الأسر الفقيرة، حيث تشكل النساء ربات الأسر من إجمالي أرباب الأسر التي تستحق المساعدة(50%) في الضفة الغربية بما يعادل(13،500) امرأة، تم تصنيفهم وفق معادلة الاستحقاق المبنية على تعريف الفقر المادي(وزارة التنمية الاجتماعية،2023)، إلا أن فقر المرأة الريفية في القرى يرتبط بمجموعة من الأسباب، والتي تؤدي إلى ظهور آثار اجتماعية، واقتصادية على المرأة، وتفاقم فقرها وفقر أسرتها، من هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول مفهوم تأنيث الفقر، أسبابه، وآثاره كظاهرة اجتماعية اقتصادية، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في البحث حول الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، لظاهرة تأنيث الفقر، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة، والبحث حول وجود علاقة ترابطية بين الأسباب والنتائج، من هنا تكمن أسئلة البحث بالآتي:

السؤال الأول: ما هو واقع تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار؟

السؤال الثاني: ما هي الأسباب الاقتصادية، الاجتماعية، والتنظيمية لانتشار ظاهرة الفقر في تلك القرى؟

السؤال الثالث: ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تأنيث الفقر في تلك القرى؟

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ارتباط بين أسباب تأنيث الفقر (الاقتصادية، والاجتماعية، والتنظيمية)، والآثار الناتجة عنه (الاقتصادية والاجتماعية)؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات (المرأة ربة الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، الاستقلالية والتحكم بالدخل، مصدر الدخل، طبيعة العمل، إعالة المرأة للأسرة) وبين انتشار ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول الأسباب الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية لظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين: الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، وبين الآثار الاجتماعية، والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التفسيرية الاستكشافية إلى فهم الواقع الحالي لظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار، ما يمكن أن يساعد الجهات الرسمية ذات العلاقة برسم سياسات مكافحة الفقر، لإيجاد حلول علاجية قابلة للتطبيق بعد فهم أسباب بروز الظاهرة وانتشارها في القرى موضوع الدراسة، من تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: التعرف على ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا بربطه بمستوى الدخل، والإعالة، واستقلالية التحكم بالدخل للنساء في القرى الستة لمحافظة أريحا والأغوار.

ثانياً: التعرف إلى أهم الأسباب الرئيسة لظاهرة تأنيث الفقر، الاقتصادية، والاجتماعية، والتنظيمية.

ثالثاً: التعرف إلى أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن تأنيث الفقر في قرى المحافظة.

رابعاً: معرفة علاقة الارتباط بين أسباب تأنيث الفقر في قُرى المحافظة وبين الآثار التي تنتج عن تأنيث الفقر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية، من تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة تأنيث الفقر في قرى محافظة أريحا والأغوار التي تعدّ سلة فلسطين الغذائية، والتي تشكل فيها النساء(50%) من إجمالي السكان(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2020)، وتشكل عنصراً رئيساً في الإنتاج الزراعي، ومن عرض صورة حقيقية عن واقع النساء الفقيرات في القرى، لمساعدة الأطراف ذوي العلاقة في رسم السياسات الوطنية، والمهتمين ببناء برامج التخفيف من معدلات الفقر الآخذة بالارتفاع، على الوقوف على أهم الأسباب لمواجهتها والآثار الناجمة عن الظاهرة للتخفيف من حدتها، ومعالجتها لتحسين فرص النساء في الوصول إلى العدالة، وتحسين ظروف حياتهن، وتحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

يمكن أن تحدد نتائج الدراسة وتعميماتها على النحو الآتي:

الحد البشري: طبقت الدراسة على عينة من النساء محدودات الدخل، وممن يعتبرن فقيرات حسب قاعدة بيانات برنامج المساعدات الاجتماعية في محافظة أريحا والأغوار.

الحد الزماني: طبقت هذه الدراسة خلال العام (2024/2023م).

الحدود المكانية: قرى شمال محافظة أريحا والأغوار وهي (مرج الغزال، العوجا، مرج نعجة، الزبيدات، الجفتلك، فصايل).

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

الفقر: عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، لغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد الضرورية لتلبية الحاجات الأساسية لحياة بشرية كريمة (مرابط، 2019).

خط الفقر: هو المستوى الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد من توفير مستوى معيشة في بلد ما (صابر وكيزخان، 2007).

تأنيث الفقر: النمط الذي تواجهه النساء بشكل غير متناسب عند خطوط الفقر، ويعني ذلك ارتفاع الفجوة بين الرجال والنساء تحت خط الفقر، وزيادة نسبة الفقراء من الإناث (بخاري وحريري، 2020).

الفقر المدقع: المستوى أو الحالة التي لا يستطيع عندها الإنسان التصرف بدخله من الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية، والتي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة (مرابط، 2019).

المرأة التي تعيل أسرة: الأرامل، المطلقات، الزوجات المهجورات، الزوجة الثانية، زوجة العاطل، زوجة المدمن، زوجة المريض والعاجز، غير المتزوجات التي تسهم بدرجة أكبر في دخل الأسرة وتنفق على نفسها وأسرتها (صالح، 2015).

الطريقة والإجراءات:

يُقدم الجزء عرض الطريقة والإجراءات المُتبعة بالدِّراسة، بوصف المنهجيّة والمُجتمع والعينة، بالإضافة لأدوات الدِّراسة وكيفية التحقق من صِدقها وثباتها، ومُتغيرات الدِّراسة والأساليب الإحصائية.

منهجيّة الدِّراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، بجمع الأدبيات حول مفهوم الفقر، وتأنيثه لخلق فهم أوسع حول الظاهرة، واستعمال المنهج التحليلي التطبيقي، الذي يعتمد على دراسة الواقع، والتعبير عنه كمياً وكيفياً، بتطوير استبانة تجمع المعلومات الواقعية من العينة الممثلة لمجتمع الدراسة.

مُجتمع الدِّراسة وعينته:

تم تطبيق الدراسة على النساء الفقيرات في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار وهي (مرج الغزال، العوجا، مرج نعجة، الزبيدات، الجفتلك، فصايل) إذ بلغ معدل فقر الأسر التي ترأسها نساء فيها(19%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، وتم في هذه الدراسة استهداف النساء الفقيرات حسب قاعدة بيانات برنامج المساعدات الاجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية وفق الفقر المبني على مستوى الإنفاق والاستهلاك، والتي استعملت كمؤشر لوجود ظاهرة تأنيث الفقر(وزارة التنمية الاجتماعية،2023)، بناءً على عدد النساء المستفيدات من مخصصات المساعدات: النقدية، والتأمين الصحي، والمساعدات الغذائية التي تقدمها مديرية التنمية الاجتماعية

في المحافظة، إذ بلغ إجمالي المستفيدين من القرى الست (346) أسرة، تشكل الأسر التي ترأسها النساء منها(50%) (172 أسرة) بين أسر فقيرة وأسر شديدة الفقر (قواعد بيانات وزارة التنمية الاجتماعية،2023)، تم استهداف(118)امرأة كعينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، عند درجة الثقة(95%).

أدوات الدّراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المقاييس لغايات جمع البيانات:

صدق المقياس:

للتأكد من صدق مقياس ظاهرة تأنيث الفقر، أسبابها وآثارها استعملت الباحثة طريقتين وهما: صدق المحكمين، بعرض الاستبانة على ثلاثة من المحكمين المختصين في الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والإحصاء، للتأكد من مدى صلاحية الفقرات في قياس ما وضعت لقياسه، وملاءمة صياغة كل فقرة لغوياً، ووضوحها بالنسبة لعينة الدراسة، وملاءمتها لمستوى عينة الدراسة، وبناءً عليه تم تعديل،أو إضافة، أو حذف بعض الفقرات للخروج بالصيغة النهائية للغستبانة، وتم اختبار صدق الاتساق الداخلي بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها(10)نساء من غير المشاركات في عينة الدراسة.

وللتأكد من ثبات الاستبانة تم ذلك بإجراء اختبار التناسق الداخلي، واستخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha) على عينة الدراسة بأكملها، حيث كان معامل ثبات الأداة يزيد عن(0.70) للمحاور كافة، وهو معامل ثبات جيد في الأبحاث الاجتماعية، ومناسب لمستوى قدرات عينة الدراسة وتجانس المجموعة، أما صدق البناء، فقد تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية على عينة الدراسة الكلية.

النتائج والمناقشة:

أولاً: في وصف عينة الدراسة من حيث خصائصها الديمغرافية، وتحديد طبيعتها، بما يرتبط بأهداف الدراسة، أظهرت النتائج تبعاً لمتغير العمر كما هو في الشكل (1) أن أغلب عينة الدراسة هن من الفئة العمرية بين (41 – 61) عاماً بنسبة (50.42%) من المستجيبات، تليها الفئة العمرية ما بين (21 – 41) عاماً، والنساء في الفئة العمرية (61)عاماً وأكثر، بنسبة (15.97%)، في حين شكلت الفئة العمرية (20) عاماً فأقل (2.5%) فقط، وهذه النتائج تتطابق مع نسب المستفيدات من برامج مساعدات التنمية الاجتماعية من تلك الفئة، والشكل (2) يبين أن (31%) من نساء عينة الدراسة هن أرامل، في حين شكلت المتزوجات (29.3%)، يلهين المطلقات والعزباوات بنسبة متساوية بلغت (12.9%)، وشكلت المطلقات النسبة الأقل منهن.

الشكل (1): الفئة العمرية

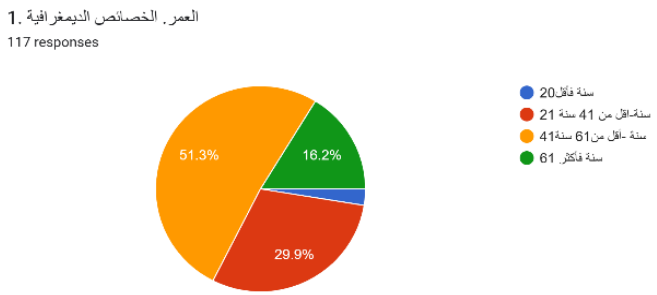

الشكل(2): الحالة الاجتماعية

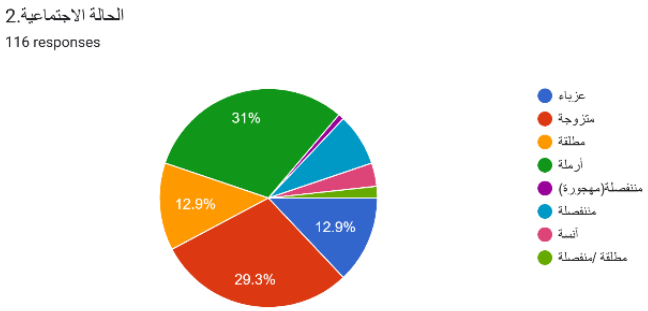

الشكل (3) يبين توزيع العينة وفقاً لعدد أفراد الأسرة، والذي يبين أن النساء عينة الدراسة في الغالب هن يعشن وحدهن، أو مع فرد واحد (1–2 فرد)، وتليها النساء في أسر متوسطة الحجم نسبيا (3–4) أفراد، والأسر التي تتكون من (5–6) أفراد، وأقل بنسبة (16.5%) فكانت للنساء اللواتي ينتمين إلى أسر تحتوي (7) أفراد فأكثر.

الشكل (3): عدد أفراد الأسرة:

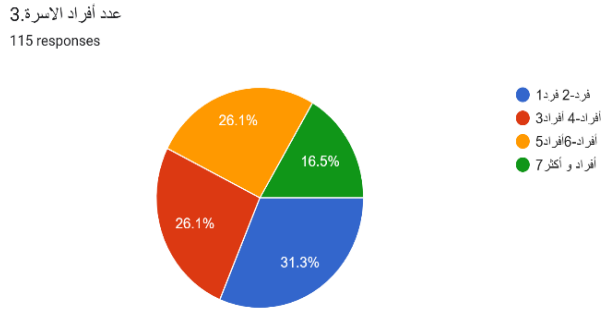

الشكل (4) يبين النتائج فيما يتعلق بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، ويتضح من الشكل أن أغلبيتهن حصلن على التعليم الابتدائي فقط، وبنسبة (26.5%)، تليها فئة النساء الأميات بنسبة (22.2%)، وثم الحاصلات على الشهادة الإعدادية، بنسبة (16 .2%)، ثم الحاصلات على الشهادة الثانوية بنسبة (12.8%)، والجامعيات (11%)، وأقلها الحاصلات على الدبلوم بنسبة (1.7%).

الشكل (4): المؤهل العلمي:

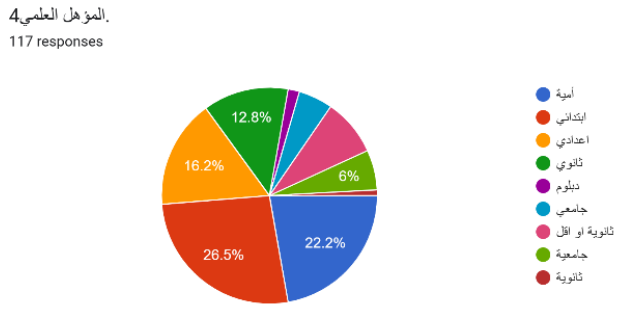

الشكل (5) يبين نتائج توزيع عينة الدراسة تبعاً لعدد العاملين في الأسرة، أن أغلب عينة الدراسة تنتمي إلى أسر لا يوجد من يعمل فيها أو إلى أسر يعمل فيها شخص واحد فقط بنفس النسبة والتي بلغت (29.3%).

الشكل (5): عدد العاملين في الأسرة

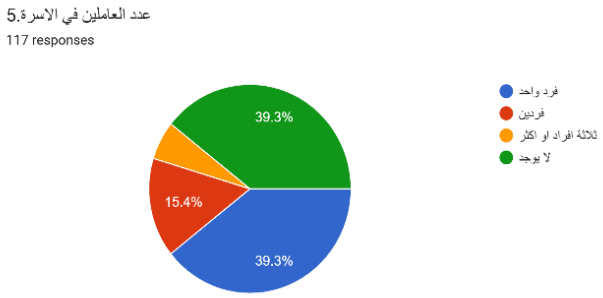

ثانياً: واقع تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار:

للإجابة عن السؤال الأول وهو "ما هو واقع تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار"، تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية لاستجابة العينة الممثلة لمجتمع الدراسة، والذي يعبر عنه في (6) فقرات، هي: أرباب الأسر من النساء؛ حيث كانت (69%) من النساء عينة الدراسة هن أرباب أسرهن في المجتمع الريفي، أما بالنسبة للدخل الشهري، وحسب التكرارات والنسب المئوية، فأظهرت النتائج أن ما يزيد عن (52%) من النساء المصنفات أرباب أسر فقيرة يقل مستوى دخل أسرهن الشهري عن (1000) شيكل (270 دولاراً تقريباً)، أي ما يقل عن خط الفقر المدقع في فلسطين، مقابل(33%) منهن يقل دخلهن عن (2000) شيكل، و(15%) منهن يزيد دخلهن عن (2000) شيكل (540 دولاراً تقريباً)، أي: أنهن يقعن فوق خط الفقر المدقع البالغ (1975) شيكلا شهرياً، ولكنهن يقعن تحت خط الفقر الوطني البالغ (2475) شيكلا شهرياً (668 دولاراً).

أما نسبة تكرار إجابة عينة الدراسة حول استقلالية التحكم بالدخل، فكانت(58%) لديهن استقلالية التحكم بالدخل، وبلغت نسبة عينة الدراسة اللواتي يُعتبرن معيلات لأسرهن(67%).

وأظهرت نتائج مصدر الدخل أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية حسب تكرارات النسب لصالح الأسر التي تعتمد على مساعدات حكومية (مساعدات الشؤون الاجتماعية) كمصدر دخل لها، يليه الدخل الناتج عن عمل المرأة أو أحد أفراد أسرتها بنسبة (15%)، أما بالنسبة لطبيعة العمل، فأظهرت النتائج أن ما يزيد عن (50%) من نساء عينة الدراسة لا يعملن، و(23%) منهن يعملن في الزراعة سواء عند الآخرين، أو في مزرعة تمتلكها الأسرة، و(12.8%)، يعملن في قطاع الخدمات،(3.4%) يعملن في المزارع الإسرائيلية.

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة، قامت الباحثة باحتساب التكرارات، والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة، واستعمال اختبار مربع (كاي)(Chi-Square test)، لحساب دلالة الفروق في التكرارات، ويبين الجدول (1) أدناه قيم (كا²) المحسوبة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني.

الجدول (1): *نتائج اختبار مربع (كاي)(*Chi-Square test*):*

	العدد	قيمة كا²	درجة الحرية	الدلالة
هل أنتِ رب الأسرة؟	117	17.308	1	دالة إحصائياً عند 0.05
الدخل الشهري للأسرة	117	24.821	2	دالة إحصائياً عند 0.05
هل لديكِ استقلالية وتحكم بالدخل؟	117	3.085	1	دالة إحصائياً عند 0.05
مصدر دخل الأسرة	117	173.590	6	دالة إحصائياً عند 0.05
طبيعة العمل إن كنتِ تعملين	117	197.872	7	دالة إحصائياً عند 0.05
هل أنتِ المعيل الرئيسي للأسرة؟	117	13.0	1	دالة إحصائياً عند 0.05

أظهرت أن (كا²) بالنسبة لكون المرأة هي ربة الأسرة كانت(17.308)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في ظاهرة تأنيث الفقر لصالح المرأة ربة الأسرة، واللواتي كانت نسبتهن(69%) من إجمالي عينة الدراسة.

ونتائج اختبار (كا²) بالنسبة للدخل الشهري للأسرة، كانت قيمتها(24.821)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الأسر التي مستوى دخلها(1000) شيكل أو أقل، وتشكل تلك الأسر نسبة(52%) من إجمالي عينة الدراسة.

الشكل (6): رب الأسرة

الشكل(7): مستوى الدخل الشهري

ونتائج اختبار (كا²) بالنسبة للاستقلالية والتحكم بالدخل، كانت قيمتها(3.085)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وأن الفروق لصالح النساء اللواتي لديهن استقلالية، وتحكم في الدخل، والتي شكلت نسبة(58%) من إجمالي عينة الدراسة.

وأظهرت النتائج قيمة (كا²) بالنسبة لمصدر دخل الأسرة، التي كانت (173.590)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وأن الفروق لصالح الدخل من مساعدات حكومية مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث بلغت نسبة الإناث اللواتي مصدر دخل أسرهن من المساعدات الحكومية (55.6%) من إجمالي نساء عينة الدراسة، مقابل (2.6%) منهن مصدر دخل أسرهن من مخصصات الضمان الاجتماعي (15%) منهن يحصلن على الدخل لوجود عمال في الأسرة.

الشكل (8): الاستقلالية والتحكم بالدخل

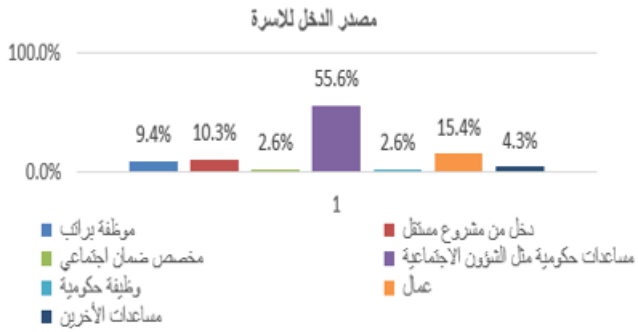

الشكل(9): مصدر دخل الأسرة

وأظهرت النتائج قيمة (كا²) بالنسبة لطبيعة العمل للمرأة الفقيرة العاملة، التي كانت (197.872)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وأن الفروق لصالح النساء اللواتي لا يعملن، حيث بلغت نسبتهن (51.3%) من إجمالي عينة الدراسة، وممن يعملن في الزراعة بلغت نسبتهن (23.1%).

ونتائج اختبار (كا)² بالنسبة لإعالة المرأة لأسرتها، كانت قيمتها (13.0)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وأن الفروق لصالح النساء المعيلات الرئيسات لأسرهن، والتي شكلن نسبة (67%) من إجمالي عينة الدراسة.

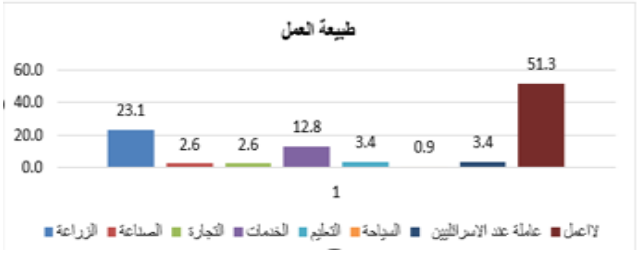

الشكل (10): طبيعة عمل المرأة

الشكل (11): إعالة الأسرة

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لتأنيث الفقر:

للإجابة على السؤال الثاني المتعلق بمعرفة الأسباب: الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية، لظاهرة تأنيث الفقر، تم احتساب المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية، والمتوسط الحسابي العام للمحور كاملاً، لاستجابة عينة الدراسة للمحور الثالث في الاستبانة لبيان أسباب تأنيث الفقر، وتم ترتيبها بالاستناد إلى المتوسط الحسابي لها، ويظهر في الجدول (2) أدناه أن المتوسط الحسابي للأسباب مجتمعة كان (4.075) والوزن النسبي لها (81.5%)، مما يعني أن الأسباب الكامنة لظاهرة تأنيث الفقر في القرى الستة تتوفر وبدرجة مرتفعة، وأن الأسباب الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.136)، والوزن النسبي (82.7%) وبدرجة مرتفعة جداً، وكانت الأسباب التنظيمية في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.06)، ووزن نسبي (81.3%)، والأسباب الاجتماعية بالترتيب الثالث بمتوسط حسابي (4.02) ووزن نسبي (80.5%).

الجدول (2): *المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء عينة الدراسة حول أسباب تأنيث الفقر:*

أسباب تأنيث الفقر	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	درجة المحور	الترتيب
الأسباب الاقتصادية	10	4.136	82.7	مرتفعة	الأول
الأسباب التنظيمية	5	4.0637	81.3	مرتفعة	الثاني
الأسباب الاجتماعية	12	4.026	80.5	مرتفعة	الثالث
المجموع	**27**	**4.0752**	**81.5**	**مرتفعة**	

يبين الجدول (3) المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات في محور الأسباب الاجتماعية لتأنيث الفقر الذي بلغ (4.026)، والوزن النسبي لذات المحور (80.5%)، وهذا يشير إلى أن الأسباب الاجتماعية تتوفر، وبدرجة مرتفعة في مجتمع الدراسة، وكانت فقرة "بسبب مرض أو عجز رجل المنزل، أب، أخ، زوج" في الترتيب الأول بين الفقرات كافة بمتوسط حسابي (4.57)، ووزن نسبي (91.5%)، وبدرجة مرتفعة، وتليها في الترتيب الثاني فقرة "وجود الاحتلال"، بمتوسط حسابي (4.52)، ووزن نسبي (90.4%).

الجدول (3): *المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات في محور الأسباب الاجتماعية*

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الوزن النسبي	درجة المحور
1. العادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الجنسين	117	4.36	0.866	%19.9	%87.2	مرتفعة
2. عدم تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في الحصول على التعليم العالي بتخصصات مختلفة	117	3.97	0.978	%24.6	%79.5	مرتفعة
3. حرمان المرأة من التعليم	117	4.34	1.153	%26.6	%86.8	مرتفعة
4. عدم إلمام المرأة بحقوقها القانونية، مثل: النفقة والميراث	117	4.00	0.928	%26.6	%80.0	مرتفعة
5. العنف الجسدي والنفسي ضد المرأة يؤدي إلى فقر المرأة	117	3.74	1.092	%29.2	%74.9	مرتفعة
6. عدم استقلالية المرأة وارتباطها دائماً بالرجل	117	3.85	1.019	%26.4	%77.1	مرتفعة
7. تمتع المرأة بقدرات ومهارات أقل من الرجل	117	3.09	1.218	%39.4	%61.9	متوسطة
8. تعدد الزوجات	117	3.5	1.096	%31.3	%69.9	متوسطة
9. الاعتماد على المرأة للقيام بمهام محددة لها داخل المنزل فقط مثل رعاية الأبناء، ورعاية الأسرة، والطبخ، والتنظيف فقط	117	3.99	0.933	%23.4	%79.8	مرتفعة
10. غياب الرجل عن المنزل (بسبب الانفصال أو الطلاق، أو عدم تحمل الرجل مسؤولياته)	117	4.37	0.761	%17.4	%87.4	مرتفعة

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الوزن النسبي	درجة المحور
11. وجود الاحتلال	117	4.52	0.726	%16.1	%90.4	مرتفعة
12. بسبب مرض أو عجز رجل المنزل (أب، أخ، زوج)	117	4.57	0.634	%13.9	%91.5	مرتفعة
المجموع العام	**117**	**4.026**	**0.4736**	**%11.8**	**%80.5**	**مرتفعة**

الجدول (4) يبين المتوسط الحسابي العام للأسباب الاقتصادية المؤدية إلى تأنيث الفقر، والذي كانت قيمته (4.136)، والوزن النسبي بلغ (82.7%)، وبدرجة مرتفعة، وبالنظر إلى تفاصيل الأسباب، كانت فقرة "ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.44) وزن نسبي (88.9%)، وبدرجة مرتفعة جداً، وتليها في الترتيب الثاني فقرة "تعيل المرأة نفسها والأبناء بسبب غياب الرجل أو تقصير (أب، أخ، زوج)"، بمتوسط حسابي (4.44)، ووزن نسبي (88.7%)، وبدرجة مرتفعة لا تختلف عن ارتفاع الأسعار، وتكاليف المعيشة.

الجدول(4): *المتوسط الحسابي العام للأسباب الاقتصادية المؤدية إلى تأنيث الفقر:*

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الوزن النسبي	درجة المحور
1. ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة	117	4.44	0.782	%17.6	%88.9	مرتفعة
2. التكاليف الناتجة عن خروج المرأة للعمل لا تستطيع تحملها مثل المواصلات وبدل حضانة للأطفال	117	4.06	0.660	%16.3	%81.2	مرتفعة
3. تعيل المرأة نفسها والأبناء بسبب غياب الرجل أو تقصيره (أب، أخ، زوج)	117	4.44	0.724	%16.3	%88.7	مرتفعة
4. عدم توفر فرص عمل تتواءم مع ظروف المرأة الريفية	117	4.22	0.696	%16.5	%84.4	مرتفعة
5. عدم وجود عمل دائم للمرأة بالتالي عدم توفر دخل دائم ومستقر	117	4.22	0.617	%14.6	%84.4	مرتفعة
6. عدم استقرار المرأة في مكان عملها بسبب المسؤوليات الاجتماعية الملقاة عليها، مثل: الحمل، الولادة رعاية الأبناء	117	4.25	0.655	%15.4	%85.0	مرتفعة
7. التمييز ضد النساء في العمل، حيث تعمل المرأة في الوظائف والأعمال التي لا تُدر دخلاً عالياً	117	4.13	0.701	%17.0	%82.6	مرتفعة

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الوزن النسبي	درجة المحور
8. التفاوت في الأجور بين كل من الذكور والإناث	117	3.78	0.617	%16.3	%75.6	مرتفعة
9. ارتفاع معدل البطالة بين الإناث	117	3.91	0.826	%21.1	%78.3	مرتفعة
10. سلب حق المرأة في التصرف في أموالها (دخلها) من خلال تحكم الرجل في أموالها الخاصة	117	3.91	0.910	%23.3	%78.1	مرتفعة
المجموع العام	**117**	**4.136**	**0.3174**	**%7.7**	**%82.7**	**مرتفعة**

تشير النتائج المبينة في جدول (5) إلى أن المتوسط العام للأسباب التنظيمية، والتي تتوفر في مجتمع الدراسة بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي للفقرات كافة (4.136)، ووزن نسبي(82.7%)، إذ كانت فقرة "التمييز في الوظائف والأعمال بين الذكور والإناث" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.21)، ووزن نسبي (84.1%)، وبدرجة توافر مرتفعة، لتأتي فقرة "عدم وجود دعم كافٍ يستهدف النساء للبدء بمشروع خاص بها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.13)، ووزن نسبي (82.6%) وبدرجة مرتفعة أيضاً.

الجدول (5): *المتوسط العام للأسباب التنظيمية:*

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الوزن النسبي	درجة المحور
1. عدم وجود برامج دعم حكومية شهرية لدعم المرأة ربة المنزل	117	3.97	0.874	%22.0	%79.3	مرتفعة
2. عدم وجود برامج مكافحة الفقر تختص فقط بالأسر التي ترأسها نساء	117	3.96	0.803	%20.3	%79.1	مرتفعة
3. عدم وجود دعم كافٍ يستهدف النساء للبدء بمشروع خاص بها	117	4.13	0.568	%13.7	%82.6	مرتفعة
4. عدم وجود حماية قانونية للحقوق الاقتصادية للمرأة	117	4.06	0.698	%17.2	%81.2	مرتفعة
5. التمييز في الوظائف والأعمال بين الإناث والذكور	117	4.21	0.804	%19.1	%84.1	مرتفعة
المجموع العام	**117**	**4.136**	**0.3174**	**%7.7**	**%82.7**	**مرتفعة**

رابعاً: النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لتأنيث الفقر:

نتائج التحليل المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لتأنيث الفقر، والتي تُجيب عن السؤال الثالث للبحث، وذلك باحتساب المتوسطات، الحسابية، والأوزان النسبية لاستجابة عينة مجتمع الدراسة في محور الآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية، والفقرات لكل محور، فكانت الآثار الاقتصادية في الترتيب الأول بمتوسط حسابي عام لفقرات المحور كافة (4.280)، ووزن نسبي (85.6%)، وبذلك توافرها في مجتمع الدراسة بدرجة مرتفعة، والآثار الاجتماعية بالترتيب الثاني بمتوسط حسابي عام (4.010)، ووزن نسبي (80.2%)، وبدرجة توافر مرتفعة أيضاً.

الجدول (6): *المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية لاستجابة عينة مجتمع الدراسة في محور الآثار الاجتماعية والآثار الاقتصادية*

أسباب تأنيث الفقر	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة المحور	الترتيب
الآثار الاقتصادية	**3**	**4.280**	**85.6**	**مرتفعة**	**الأول**
الآثار الاجتماعية	**13**	**4.010**	**80.2**	**مرتفعة**	**الثاني**
المجموع	**26**	**4.145**	**82.9**	**مرتفعة**	

يُظهر جدول (7) المتوسط الحسابي العام للآثار الاقتصادية لتأنيث الفقر، والذي بلغ (4.28)، ووزن نسبي (85.6%)، أي: بدرجة عالية في مجتمع الدراسة، وبالتفاصيل كانت فقرة "ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.45)، ووزن نسبي (89.1%)، وبدرجة مرتفعة، والترتيب الثاني لفقرة "تدني مستوى المعيشة للأسرة بسبب قلة الدخل" بمتوسط حسابي (4.43)، ووزن نسبي (88.5%)، وبدرجة مرتفعة أيضاً.

الجدول (7): *المتوسط الحسابي العام للآثار الاقتصادية لتأنيث الفقر:*

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية	درجة المحور
1. تدني مستوى المعيشة للأسرة بسبب قلة الدخل	**117**	4.43	0.12	%12.0	%88.5	مرتفعة
2. زيادة البطالة	**117**	4.15	0.136	%13.6	%83.1	مرتفعة
3. الحد من دور المرأة في المشاركة وتحقيق التنمية المحلية	**117**	4.09	0.153	%15.3	%81.7	مرتفعة
4. ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم	**117**	4.45	0.16	%16.0	%89.1	مرتفعة
المجموع	**117**	**4.280**	**0.3553**	**%8.3**	**%85.6**	**مرتفعة**

يُظهر جدول (8) الآثار الاجتماعية، ودرجة توافرها من وجهة نظر عينة الدراسة، وبحسب المتوسطات الحسابية، حيث احتلت فقرة "المشاكل الزوجية والأسرية نتيجة الفقر" الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.46)، ووزن نسبي (89.2%)، وبدرجة مرتفعة، وجاءت فقرة "الضغوط النفسية للمرأة بسبب الفقر" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.37)، ووزن نسبي (87.4%)، وبدرجة توافر مرتفعة، وكانت فقرة "زيادة الجرائم" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (3.36)، ووزن نسبي (67.2%)، وبدرجة توافر متوسطة في مجتمع الدراسة.

الجدول (8): الآثار الاجتماعية ودرجة توافرها من وجهة نظر عينة الدراسة وبحسب المتوسطات الحسابية:

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الوزن النسبي	درجة المحور
1. الضغوط النفسية للمرأة بسبب الفقر	**117**	4.37	0.551	%12.6	%87.4	مرتفعة
2. المشاكل الزوجية، والأسرية نتيجة الفقر	**117**	4.46	0.534	%12.0	%89.2	مرتفعة
3. الضعف الجسدي، وسوء الوضع الصحي للأبناء	**117**	4.01	0.856	%21.4	%80.2	مرتفعة
4. وضع صحي سيئ للمرأة نتيجة سوء التغذية بسبب الفقر	**117**	4.32	0.690	%16.0	%86.3	مرتفعة
5. الشعور بعدم الثقة بالنفس والخجل الاجتماعي	**117**	3.52	1.088	%30.9	%70.4	متوسطة
6. الزواج المبكر حتى تهرب الفتاة من حالة الفقر	**117**	4.21	0.676	%16.1	%84.1	مرتفعة
7. تترك المرأة مقاعد الدراسة للحصول على عمل وتحسين وضع الأسرة	**117**	4.32	0.715	%16.6	%86.3	مرتفعة
8. تدني مستوى المؤهلات والقدرات لدى المرأة المطلوبة لدخول سوق العمل	**117**	3.90	0.941	%24.2	%77.9	مرتفعة
9. مستوى تعليم للأبناء سيصبح متدنياً	**117**	3.95	0.808	%20.5	%79.0	مرتفعة
10. أبناء فقراء وأجيال جديدة من الفقراء	**117**	4.33	0.809	%18.7	%86.7	مرتفعة
11. الانحراف واتباع سلوكيات غير قانونية بهدف الحصول على دخل	**117**	3.70	0.967	%26.1	%74.0	مرتفعة
12. التسول، طلب المساعدة من العامة	**117**	3.69	1.029	%27.9	%73.8	مرتفعة
13. زيادة الجرائم (سرقة، قتل)	**117**	3.36	1.178	%35.1	%67.2	متوسطة
المجموع	**117**	**4.010**	**0.3610**	**%9.0**	**%80.2**	**مرتفعة**

خامساً: علاقة أسباب تأنيث الفقر، بالآثار الناجمة عنه:

للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة وهو "هل أسباب تأنيث الفقر: (الاقتصادية، الاجتماعية والتنظيمية)، والآثار الناتجة عنه (الاقتصادية والاجتماعية)"، قامت الباحثة باستعمال معامل الارتباط "بيرسون توجد علاقة ذات دلالة بين " كما يظهر في الجدول (9) أدناه، الذي يوضح معاملات الارتباط بين محاور الأسباب: الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لتأنيث الفقر وبين الآثار الاجتماعية وفق أهميتها وأنها دالة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وكذلك معاملات الارتباط بين الأسباب: الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية لتأنيث الفقر وبين الآثار الاقتصادية وفق أهميتها، والتي أشارت إلى أنها غير دالة عند المستوى($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (9): *معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين أسباب تأنيث الفقر (اجتماعية، اقتصادية، تنظيمية) والآثار الاجتماعية:*

الأسباب/ الآثار الاجتماعية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
الأسباب الاجتماعية	-.155	0.094	غير دال عند 0.05
الأسباب الاقتصادية	.017	0.859	غير دال عند 0.05
الأسباب التنظيمية	.239	0.009	دال عند 0.05
إجمالي الأسباب	**.043**	**0.0321**	**دال عند 0.05**

الجدول (10): *معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين أسباب تأنيث الفقر (اجتماعية، اقتصادية، تنظيمية) والآثار الاقتصادية:*

الأسباب/ الآثار الاقتصادية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
الأسباب الاجتماعية	-.158	0.088	غير دال عند 0.05
الأسباب الاقتصادية	.017	0.983	غير دال عند 0.05
الأسباب التنظيمية	.239	0.280	غير دال عند 0.05
إجمالي الأسباب	**.014**	**0.366**	**غير دال عند 0.05**

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متغيرات: (المرأة ربة الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، الاستقلالية والتحكم بالدخل، مصدر الدخل، طبيعة العمل، إعالة المرأة للأسرة) وبين انتشار ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار، وبحسب Independent Samples Test (جدول11) تبين أن قيمة (sig) أقل من (0.05)، وهي بذلك دالة إحصائياً، لذا فإننا نرفض الفرضية الأولى.

الجدول (11): *نتائج اختبار (*Independent Samples Test*)*

الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	ت	الانحراف المعياري	sig
هل أنتِ رب الأسرة؟	117	1.31	30.516	0.464	0.000
الدخل الشهري للأسرة	117	1.62	24.133	0.728	0.000
هل لديكِ استقلالية وتحكم بالدخل	117	1.42	30.973	0.495	0.000
مصدر دخل الأسرة	117	4.17	24.278	1.858	0.000
طبيعة العمل إن كنتِ تعملين	117	5.44	19.821	2.966	0.000
هل أنتِ المعيل الرئيس للأسرة؟	117	1.33	30.463	0.473	0.000

الفرضـــية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوســـطات آراء عينة الدراســـة حول الأســـباب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

بالاســـتناد إلى اختبار التباين الأحادي (جدول 12) تبين أن قيمة(sig) أكبر من (0.05)، وهي بذلك ليســـت دالة إحصـــائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية الثانية.

الجدول (12): المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية لاستجابة عينة الدراسة حول الأسباب: الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية لتأنيث الفقر:

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	0297	3	0.099	0.435	0.729
	داخل المجموعات	25.726	113	0.229		
	المجموع	26.023	116			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	0.039	3	0.013	0.124	0.945
	داخل المجموعات	11.651	113	0.103		
	المجموع	11689	116			
الأسباب التنظيمية	بين المجموعات	0.002	3	0.001	0.04	1
	داخل المجموعات	20.546	113	0.182		
	المجموع	20.548	116			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	**بين المجموعات**	**0.112**	**3**	**0.037**	**0.187**	**0.891.**
توافر معايير	**داخل المجموعات**	**19.307**	**113**	**0.170**		
	المجموع	**19.420**	**116**			

الفرضـــية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوســـطات آراء عينة الدراســـة حول الآثار الاجتماعية، والاقتصادية الناتجة عن ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

بالاســتناد إلى اختبار التباين الأحادي (جدول 13) تبين أن قيمة(sig) أكبر من (0.05)، وهي بذلك ليســت دالة إحصــائياً، لذا فإننا نقبل الفرضية الثالثة.

الجدول (13): المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية لاستجابة عينة الدراسة حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتأنيث الفقر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	0.396	3	0.132	1.012	0.390
الآثار الاجتماعية	داخل المجموعات	14.723	113	0.130		
	المجموع	15.119	116			
	بين المجموعات	0.128	3	0.43	0.332	0.802
الآثار الاقتصادية	داخل المجموعات	14.517	113	0.128		
	المجموع	14.645	116			
المجال الكلي	**بين المجموعات**	**0.261**	**3**	**0.087**	**0.671**	**0.596**
توافر معايير	**داخل المجموعات**	**14.620**	**113**	**0.129**		
	المجموع	**14.882**	**116**			

الفرضية الرابعة: وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، وبين الآثار الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة تأنيث الفقر، وبين الأسباب: الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والآثار الاقتصادية الناتجة عن ظاهرة تأنيث الفقر في قرى شمال محافظة أريحا والأغوار.

لاختبار صحة الفرضية الرابعة تم استخدام معامل ارتباط (بيرسون)، والنتائج تظهر في الجدول (9) أعلاه التي تظهر معاملات الارتباط بين محاور أسباب تأنيث الفقر: الاجتماعية، والاقتصادية، والتنظيمية وبين الآثار الاجتماعية لفقر الإناث، إذ بلغت (155.-، 017.، 239). وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بين الدرجة الإجمالية للأسباب الثلاثة مع الآثار الاجتماعية.

وجدول (10) السابق يُظهر معامل ارتباط (بيرسون) ما بين الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والآثار الاقتصادية لتأنيث الفقر وهي (158.- ، 017.، 239.)، على التوالي هي ليست دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

بالتالي رفض الجزء الأول من الفرضية، وسيتم قبول الجزء الثاني من الفرضية، وهو وجود علاقة ارتباط موجبة ما بين الأسباب الثلاثة مجتمعة والآثار الاقتصادية.

الاستنتاجات:

بعد تحليل بيانات عينة مجتمع الدراسة إحصائياً تبين أن معظم النساء الفقيرات هن في العقد الرابع والخامس من العمر (41-61 عاماً) و(21-40 عاماً)، أي ما يُعرف بسن العمل، وهذا يشير إلى وجود هدر لطاقة الموارد البشرية في مرحلة عمرية تمتاز بالإنتاجية والعطاء، وكما أن(31%) منهن هن أرامل من كبيرات السن أو صغيرات السن، مما يشير إلى أنهن بشكل رئيس مسؤولات عن إعالة الأسرة، وما يزيد عن ثلث النساء الفقيرات يعشن في أسرة مكونة من فرد أو اثنين فقط، أي أنها تعيش وحدها في أغلب الأحيان، وتعيل نفسها، أو لديها شخص آخر في المنزل نفسه تقوم بإعالته، مقارنة بالنساء اللواتي يعشن في أسر متوسطة الحجم(4-6) أفراد واللواتي كانت نسبتهن(26%).

بخصوص المستوى التعليمي جاءت نتائج الدراسة مغايرة لما أشارت له دراسة فاضل (2023)، ودراسة النجار (2012)، التي ربطت فقر النساء بمستوى التعليم المتدني، أن من النساء الفقيرات حاصلات على الشهادة الجامعية، ويدل ذلك على عدم الاستثمار في النساء المتعلمات لتحسين وضعها الاقتصادي، وعلى جانب آخر فإن النساء الأميات معرضات للفقر أيضاً، و(39%) من النساء الفقيرات في أسر فيها عامل واحد فقط، أو لا يكون في أسرهن أي شخص يعمل، وهذا يرتبط بالحالة الاجتماعية لهن إذ إن الأغلب هن: أرامل ومطلقات أو عزباوات، لا تسمح لهن الظروف الاجتماعية بالعمل خارج المنزل، أكثر من ثلثي الفقيرات هن أرباب للأسر بشكل رئيس، ويتحملن المسؤولية كاملة تجاه أفراد الأسرة، ومعيلات للأسرة مادياً بالرغم من عدم تمتعهن باستقلالية التحكم بالدخل، إنما يقوم فرد آخر بالتحكم والسيطرة على الدخل الذي تحصل عليه المرأة، ويقوم باتخاذ قرارات الإنفاق، مما يزيد من إضعاف قدرة المرأة على تحديد الأولويات، وتلبيتها حسب الحاجة.

تتوافق نتائج الدراسة مع كون ثلثي النساء الفقيرات يعتمدن وبشكل رئيس على المساعدات الحكومية التي توفرها وزارة التنمية الاجتماعية كمساعدات نقدية، وغذائية وعينية للأسر الفقيرة، مقارنة بوجود عدد قليل جداً منهن يحصلن على مصدر الدخل الرئيس من العمل بوظيفة، أو العمل بشكل متقطع أو مساعدة الأبناء، لم تجد الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من النساء تعتمد على مشاريع الأسرة، أو مشاريع خاصة بها للحصول على الدخل اللازم، ومع توجه وزارة التنمية الاجتماعية إلى تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة كان هناك (10) من النساء قد حصلن على مشروع اقتصادي مدر للدخل، بينما تعتمد(13%)على مساعدات الآخرين، ومساعدات الجمعيات الخيرية كمصدر لتلبية احتياجات الأسرة.

لوحظ أن البطالة في مجتمع الدراسة هي ميزة من ميزات النساء الفقيرات،(56%)من النساء الفقيرات لا يعملن، أو لا يجدن عملاً، بالتالي فقط(24%) يعملن في أعمال ثابتة أو مؤقتة، ومن أبرزها العمل في الزراعة سواء مزارع خاصة للعائلة كعمل غير مدفوع الأجر، أو مزارع يمتلكها آخرون، أو العمل في قطاع الخدمات، أو المزارع الإسرائيلية،(4%) منهن في المستوطنات الإسرائيلية، وجميع تلك القطاعات التي تعمل فيها المرأة غير منظمة، ولا توفر الحماية العمالية للنساء غير الملتزمة بدفع الحد الأدنى للأجور حسب دراسات، وإحصاءات ذات علاقة، أما الدخل الشهري لأغلب النساء الفقيرات فيقل عن(1000) شيكل (ما يعادل 270$)، وهو مبلغ يقل عن مستوى خط الفقر المدقع في المجتمع الفلسطيني، والبالغ (1974) شيكلا (533$)، (33%) لديهن دخل يزيد عن (1000) شيكل، ولكنه يقل عن (2000) شيكل (540$) أي لا يصل مستوى خط الفقر الوطني والبالغ (2470) شيكلا، بالتالي يمكن القول بأن (85%) من النساء الفقيرات ربات الأسر هن تحت خط الفقر المدقع، ولا يستطعن تلبية احتياجاتهن الأساسية لهن ولأسرهن.

بينت الدراسة أن الأسباب الاقتصادية هي الأكثر تأثيراً على تأنيث الفقر في القرى موضوع الدراسة، ويليها الأسباب التنظيمية، وثم الأسباب الاجتماعية، ويظهر أن فقر النساء هو فقر نقدي بالدرجة الأولى مرتبط بمستوى الدخل، ومستوى معيشة الأسرة، وظروف العمل، والإجراءات التنظيمية للتشغيل، بالنسبة للأسباب الاقتصادية كان ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة هو السبب الأبرز في ظاهرة تأنيث الفقر، وعدم قدرة المرأة على توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرتها، مع تدني مستوى الدخل، وكما أن إعالة المرأة لنفسها ولأسرتها بسبب غياب الرجل عن المنزل أو تقصيره بأداء مسؤولياته، وعدم استقرار المرأة في مكان عمل محدد لأسباب اجتماعية مثل: الحمل والولادة ورعاية الأبناء، الذي يكون في أغلب الأحيان تحدياً أمامها للاستمرار في العمل سواء بقرار منها أم من الجهة المشغلة لإنهاء عملها، وعدم توفر فرص عمل ملائمة للظروف الاجتماعية للمرأة الريفية، مثل: أوقات الدوام، أو طبيعة المهام التي لا تتواءم مع مسؤوليات المرأة الريفية، إضافة إلى التفاوت في الأجور ما بين الذكور والإناث الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل النساء بشكل خاص.

أما أهم الأسباب الاجتماعية فكانت مرض أو عجز الرجل التي تؤدي إلى فقر المرأة، وتحملها مسؤولية إعالة الأسرة، ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النساء، مثل: تقييد حرية الحركة للوصول إلى أعمالهن، أو من ممارسات تعسفية مثل: مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، واعتقال الرجال أو قتلهم، وأيضاً غياب الرجل عن المنزل بسبب الانفصال، أو الطلاق، أو عدم تحمل مسؤولياته تجاه الأسرة، وهذه النتائج تتوافق مع الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، التي أشارت إلى أن(53%) من النساء الفقيرات هن مطلقات ومنفصلات أو مهجورات.

من أبرز النتائج حول الأسباب الاجتماعية لفقر المرأة هو حرمانها من التعليم، وهذا كان بارزاً في الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة من حيث مستويات التعليم بالرغم من وجود عدد من النساء يحملن الشهادة الجامعية إلا أن سمة الأمية متوفرة عند نسبة كبيرة منهن، أو ممن حصلن على التعليم الابتدائي فقط، والحاصلات على الشهادة الجامعية بتخصصات يوجد عليها طلب في سوق العمل، أو معدلات بطالة مرتفعة في تلك التخصصات مثلاً، إذ وبحسب رأي عينة الدراسة فعدم تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في الحصول على التعليم العالي بتخصصات مختلفة، ومتنوعة من الأسباب المهمة في تأنيث الفقر، عدم إلمام المرأة بحقوقها القانونية مثل: النفقة والميراث من الأسباب الاجتماعية المؤدية لفقر المرأة، وعدم اطلاعهن الكافي على التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالأملاك، والأصول، والنفقة، والميراث، وعدم استقلالية المرأة، وارتباطها الدائم بالرجل، كمسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالعائلة، والاعتماد على المرأة بشكل أساسي بالأعمال المنزلية، مثل: تربية الأبناء، ورعاية أفراد الأسرة، والأعمال المنزلية المتنوعة يعيق خروج المرأة للبحث عن العمل، أو المشاركة الاجتماعية والاقتصادية خارج المنزل.

أما أبرز الأسباب التنظيمية فكانت التمييز في الوظائف، والعمل بين الإناث والذكور، ذلك بأنه يتم تركيز عمل النساء في الوظائف التي لا تُدر دخلاً مرتفعاً أو في الوظائف ذات المستويات الإدارية الأقل، أو في وظائف خطوط الإنتاج فقط، وأيضاً عدم وجود دعم كافٍ للنساء للبدء بمشروع خاص من الجهات المختصة بالتمكين والريادة، سواء من حيث القيمة المالية المقدرة للمشاريع والمنح، أم من حيث قيود المنح وشروطها التي تعيق قدرة المرأة على إدارة مشروع بسهولة، وعدم وجود حماية قانونية للحقوق الاقتصادية للمرأة بسبب القصور في النصوص القانونية الحمائية أو حتى في تطبيقاتها، مثل: تسجيل المشاريع، والأصول باسمها دون أن يتم التأكد من امتلاكها فعلياً لإدارة تلك المشاريع أو الأصول، وضعف الحماية القانونية للعاملات في الأعمال غير المنظمة والقطاعات المنظمة التي تمنح الحد الأدنى للأجور، أو عدم تنظيم عقود عمل للعاملات لديها، وبينت النتائج أن عدم وجود برامج لمكافحة الفقر موجهة للأسر التي ترأسها النساء بمعايير تتواءم مع ظروف المرأة الريفية سيؤثر بشكل كبير على مستوى الفقر لديهن، لا سيما المعيلات لأسرهن، وربات الأسر، إذ إن اقتصار دور المهام المنزلية غير مدفوعة الأجر تحول دون خروجهن للعمل مدفوع الأجر، بالتالي سيكون هناك حاجة لمصدر دعم مادي لها ولأسرتها.

الآثار الاقتصادية لتأنيث الفقر جاءت بالمرتبة الأولى، وكان أبرزها ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم، ذلك بسبب حاجة النساء لإيجاد مصدر دخل للأسرة يلبي احتياجاتها، مما يدفعها للقبول بأي عمل حتى وإن كان بأجر متدن بالتالي تدني مستوى المعيشة للأسرة، ويؤدي تأنيث الفقر إلى ارتفاع معدل البطالة بين النساء؛ لعدم وجود فرص عمل للنساء، ولعدم امتلاكها مهارات ومتطلبات لازمة لإشغال العديد من الوظائف.

أما الآثار الاجتماعية لظاهرة تأنيث الفقر التي جاءت بالترتيب الثاني كان أبرزها المشاكل الزوجية، والأسرية، بسبب الضغوط النفسية التي ستواجه المرأة، وعدم امتلاكها لمصدر دخل مستقل يجعلها ضعيفة اجتماعياً واقتصادياً، وخلق أبناء وأجيال فقيرة، أي ما يسمى الفقر ؛بالوراثة، لأن الفقر يُقلل القدرة على التمكين التعليمي، والاقتصادي، والصحي لأفراد الأسرة، وترك المرأة لمقاعد الدراسة بسبب الفقر، وتكاليف التعليم، أو التفرغ للعمل، أو الزواج المبكر هرباً من حالة الفقر ؛لتنتقل إلى حياة اقتصادية أفضل، وبينت النتائج أنه يمكن أن يؤثر تأنيث الفقر سلباً على الوضع الصحي للمرأة وأبنائها، وسوء التغذية الناتج عن عدم توفر الاحتياجات الأساسية كافة من الغذاء والمياه النظيفة، والبنية التحتية الصحية للمساكن، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعزيز برامج المساعدات الإنسانية الغذائية، والنقدية، والصحية ، التي تستهدف النساء ربات الأسر، ومن النتائج البارزة لظاهرة تأنيث الفقر أنها ستؤدي إلى انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل: التسول، وطلب المساعدة من العامة، سواء من قِبل المرأة أم من أحد أبنائها، إلى جانب الانحراف في السلوك الاجتماعي أو السلوك غير القانوني بهدف الحصول على موارد مالية.

أما عن تحليل نتائج العلاقة بين الأسباب والآثار لظاهرة تأنيث الفقر، فأكدت على وجود علاقة ارتباط موجبة بين الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، وبين الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وبينت أن هناك علاقة ارتباط وتأثير على الآثار الاجتماعية أكثر من الآثار الاقتصادية، وأن الأسباب التنظيمية أكثر ارتباطاً بالآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية، وبنفس القيمة والاتجاه، وهذا يؤكد على ضرورة التركيز على الجوانب التنظيمية عند رسم سياسات الحد من فقر النساء وتشريعاته في مناطق قرى الأغوار.

التوصيات:

أولاً: بناء وتطوير برامج الحماية الاجتماعية، مثل: المساعدات النقدية، والعينية الإغاثية لدعم الأسر التي ترأسها النساء؛ لتحسين رفاهية الأسرة، بحيث تكون لتلك البرامج معايير استهداف مراعية لظروف المرأة ربة الأسرة في مناطق الريف، أو برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة لتمكينها من الوصول إلى الموارد الإنتاجية، ودعم النساء في إنشاء مشاريعهن الخاصة وإدارتها، وإعادة

صياغة متطلبات المنح، والقروض الصغيرة؛ لتتواءم مع القدرة المالية للنساء الرياديات، وصاحبات المشاريع الناشئة، وإعادة النظر في الشروط والضمانات التي تسهل على المرأة الحصول على التمويل المناسب مع تقديم الدعم الفني، والإرشاد؛ لصقل المهارات الإدارية، والريادية لدى النساء، وتقديم خدمات رعاية الأطفال، توفير السكن اللائق، ووسائل النقل العام، والاتصالات للنساء ذوات الدخل المحدود، وتحسين وصول النساء إلى الخدمات الصحية، والتعليمية، مع أهمية وضع برامج دعم بعض السلع الأساسية للأسر التي ترأسها نساء، والتي تشكل النسبة الأكبر من فاتورة نفقات الأسرة، وتعزيز سياسة الحد الأدنى للأجور، وإعادة احتسابه بحيث يكون متكافئاً مع مستوى الأسعار، مع إضافة نسبة غلاء المعيشة إلى قيمة الراتب، أو المساهمات الاجتماعية للمرأة ذات الدخل المحدود.

ثانياً: زيادة فرص العمل للنساء الريفيات بخلق فرص عمل مناسبة لهن، وخاصة في القطاعات التي تعاني نقص العمالة، وتوفير بيئات آمنة وداعمة، وتقديم برامج معالجة البطالة بين النساء الحاصلات على التعليم العالي؛ لتحقيق أهداف العائد على الاستثمار في التعليم الأكاديمي والمهني مع خلق برامج، وتخصصات جديدة تتواءم مع السوق، وظروف النساء الريفيات، مثل: تخصصات تمكن النساء من ممارسة مهامها من داخل المنزل، سواء بالشراكة مع مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني أم معاهد التدريب المهني والتقني، وتعزيز التعليم، والتدريب بتوفير فرص تعليمية وتدريبية متكافئة للنساء بما يشمل التعليم الأساسي، والثانوي، والتعليم العالي للنساء كافة، وتقديم برامج التعليم المدعوم للنساء ربات الأسر، وأبنائهن ضمن برامج الحماية الاجتماعية.

ثالثاً: تعزيز حقوق المرأة في: الامتلاك، والميراث، والمساواة في الأجور، وتعزيز قوانين مكافحة التمييز، والعنف ضد المرأة، وتعزيز الوعي المجتمعي بالحملات التوعوية لتغيير النظرة التقليدية حول دور المرأة في المجتمع.

رابعاً: تعزيز دور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق العاملات سواء في سوق العمل الفلسطيني أم سوق العمل الإسرائيلي، وتطوير أدوات الرقابة، والتدقيق على أداء الجهات المشغلة بشأن توفير الحقوق العمالية للعاملات والعاملين.

خامساً: العمل على رفع الوعي المجتمعي لمناهضة العادات، والتقاليد القائمة على التمييز ضد المرأة، في المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والاستثمار بوسائل التواصل الاجتماعي المتاحة ؛ لتعميق مبادئ المساواة، والعدالة، والتكاملية بين الجنسين، وأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية الحقيقية في المجتمع.

مقترحات:

تحفيز الباحثين والمهتمين والمختصين بالاقتصاد الاجتماعي، والخبراء بإجراء دراسات، وأبحاث معمقة ظاهرة فقر النساء بشكل عام في فلسطين، وبشكل خاص في التجمعات السكانية حسب تصنيفها بخصائصها الديمغرافية، والاقتصادية في: الريف، والمخيم، والمدينة، ومعرفة تفاصيل حول خصائص النساء لكل تجمع بهدف بناء قاعدة بيانات حول الأسر الفقيرة؛ لتكون قاعدة يسند إليها رسم السياسات، والبرامج، والتدخلات المناسبة.

المصادر والمراجع باللغة العربية :

- أريج ناصر، مقابلة شخصية، 5 نيسان 2024.
- بخاري، عبلة، &حريري، هناء .(2020) .تأنيث الفقر في المملكة العربية السعودية دراسة مسحية على مدينة جدة .***المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية،*** 6(2): الدراسة الاولى 114-149.
- ابن البشيي، ج. د. (2010). **مفهوم الفقر. الحوار المتمدن** .تم الاسترجاع في 10 أبريل 2024، من www.ahwar.org/debat/show.art.asp
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011) ، **كتاب محافظة أريحا والأغوار الإحصائي السنوي،** 3 تشرين أول 2011، رقم المطبوعة 1792، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2020) ، **قاعدة بيانات إنفاق واستهلاك الأسرة والتعداد، نموذج تقدير الفقر للتجمعات** 2017، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023)، **أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي،** متاح: www.pcbs.gov.ps
- حسانين، خالد .(2020) .استخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة .***مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،*** مصر (51)3: 845-882.
- الخزاعي، حسين (2009). **الفقر والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والتربوي، دراسة بحثية في المجتمع الأردني،** *الجمعية الأردنية للبحث العلمي*، الأردن، متاح:view.officeapps.live.com
- الرامخ، السيد محمد (2011). تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعي والتمكين، *دراسة* استطلاعية لأوضاع المرأة الريفية في مصر ، (بحث منشور)، ***مجلة كلية الآداب،*** جامعة الإسكندرية، 61(65): 1-72.
- السيد، مرفت .(2016) .أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية ***المجلة المصرية للبحوث الزراعية،*** 94(1): 303-331.
- صابر ، عثمان؛ كيزخان، عزيز (2007)، قياس خطوط الفقر ومؤشراتها في مجمعي بنصلاوة وداره توو لعام 2003، ***مجلة تنمية الرافدين***، جامعة الموصل كلية التجارة والاقتصاد، 29(88): 153-175.
- صالح، شيماء .(2015) .ظاهرة المرأة المعيلة والآثار المترتبة عليها، دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة .***مجلة الدراسات التربوية والإنسانية،*** (4)6: 387-408.
- ضو، نصر .(2017) .**أسباب ومظاهر الفقر حالة الجزائر 1990-2013،** (رسالة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عباس، وداد .(2018) .**دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن،**(أطروحة دكتوراة منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، الجزائر.
- عبيدات، جمال (2007) .**تأنيث الفقر حقيقة أو وهم، اتجاهات،** البيان (on line)، متاح :www.albayan.ae
- عزوز، أحمد؛ ضيف، أحمد (2017)، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، ***مجلة معارف***، 12(22): 323-340.
- فاضل، أطياف .(2023) .ظاهرة تأنيث الفقر ومبادرات الاستجابة الدولية والمحلية، دراسة تحليلية .**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،** (78)21 :416-441.
- فرج، خولة .(2017) .الفقر أسبابه وآثاره (حي طارق نموذجاً)، ***مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم التربوية والإنسانية،*** *جامعة بابل*، .(36)9: 401-424.
- الليثي، هبة .(2005) .سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية، ***آفاق الاسلام الدار المتحدة للنشر،*** (بحث غير منشور) جامعة القاهرة، مصر12(49): 116-125.
- مرابط، فاطمة .(2019) .**علاج الفقر بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنة بين التمويل المصغر والتمويل الإسلامي المصغر.** (أطروحة دكتوراه منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2024)، **العدالة والمساواة للنساء العاملات،** بيان بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي، متاح:. www.wclac.org

- المساعد، نورة (2018)، النساء العائلات والفقر، قراءة في أدبيات تأنيث الفقر في السعودية، ***مجلة جمعية الاجتماعيين في الشارقة***، 35 (137): 173-205.
-
- النجار، سعاد .(2012) .تأنيث الفقر، ***المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية***، كلية العلوم السياسية، العراق، (21)2012.
- النجفي، سالم .(2008) .***السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، ط1***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وزارة التنمية الاجتماعية (2023)، **برنامج المساعدات النقدية، قواعد بيانات محافظة اريحا والاغوار**، أيار 2023، اريحا والاغوار، فلسطين.
- وزارة التنمية الاجتماعية(2023) ، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد 2023-2030**، حزيران 2023، رام الله، فلسطين.

References:

- Abbas, W**.** (2018). **The role of sustainable development policies in poverty reduction: Case studies of Algeria, Jordan, and Yemen** (Published doctoral dissertation.**(in Arabic),** Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences, and Management Sciences, Farhat Abbas University, Algeria
- Al-Khazai, H. (2009). Poverty and social, economic, and educational exclusion: A research study in Jordanian society**(in Arabic),** ***Jordanian Society for Scientific Research***. Available at: view.officeapps.live.com
- Al-Mosaed, N**.** (2018). Breadwinning women and poverty: A review of literature on the feminization of poverty in Saudi Arabia**(in Arabic),** ***Journal of Social Scientists Association in Sharjah***, 35(137), 173–205
- Al-Najafi**, S.** (2008). ***Macroeconomic policies and poverty, with a special reference to the Arab world*** (1st ed.) **(in Arabic),** Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Al-Najjar, S**.** (2012). Feminization of poverty**(in Arabic),** ***Political and International Journal***, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, Iraq, (21), 2012.
- Al-Ramkh, S. M**.** (2011). Feminization of poverty between social exclusion and empowerment: An exploratory study of rural women in Egypt (Published research). **(in Arabic),** ***Journal of the Faculty of Arts***, Alexandria University, 61(65), 1–72.
- Aminu, Z, Aminu, P. U., & Mudiare, O. (2024). Feminization of poverty in Nigeria and challenges to sustainable development. Retrieved April 20, 2024, Retrieved from http://www.researchgate.net.
- Antonuska, D. (2016). Feminization of poverty. Retrieved May 10, 2023, Retrieved from http://www.academia.edu.
- Nasser, A. Personal interview, **(in Arabic),** Database Officer at the Social Development Directorate, Jericho, (April 5, 2024)
- Azzouz, A., & Dheif, A**.** (2017). Causes of the poverty phenomenon and its measurement indicators.**(in Arabic),** ***Ma'aref Journal***, 12(22), 323–340.
- Bianchi, M. S. (1999). Feminization and juvenilization of poverty: Trends, relative risks, causes and consequences**. Annual Review of Sociology,** *25*(1), 307. Retrieved from https://doi.org/10.1146/annurev.soc.25.1.307
- Brown, J. B, & Lichter, D. T. (2004). Poverty, welfare, and the livelihood strategies of nonmetropolitan single mothers. **Rural Sociology**, 69(2), 283–284.
- Bukhari, A, & Hariri, H**.** (2020). Feminization of poverty in Saudi Arabia: A survey study on Jeddah city.**(in Arabic)*The International Journal of Publishing Scientific Studies***, 6(2), 114– 149.
- Christopher, K., England, P., Smeeding, T. M., & Phillips, K. R. (2002). The gender gap in poverty in modern nations: Single motherhood, the market, and the state. **Sociological Perspectives**, *45*(3), Sage Publications**.**
- Dhawi, N**.** (2017). **Causes and manifestations of poverty in Algeria: 1990-2013** (Published doctoral dissertation). **(in Arabic),** Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences, and Management Sciences, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria
- El-Laithi, H**.** (2005). Poverty eradication policy and gender equality in the Arab region.**(in Arabic),** *Islamic Horizons, Al-**Dar Al-Mottaheda for Publishing***, Cairo University, Egypt, 12(49), 116–125.
- El-Sayed, M. (2016). Livelihood adaptation strategies for breadwinning women amid the phenomenon of poverty

feminization in some Egyptian governorates.**(in Arabic),** ***The Egyptian Journal of Agricultural Research***, 94(1), 303–331.

- Fadel, A. (2023). The phenomenon of poverty feminization and international and local response initiatives: An analytical study. **(in Arabic),** ***The Iraqi Journal of Economic Sciences***, 21(78), 416–441.
- Faraj, K**.** (2017). Poverty: Causes and effects (Hay Tariq as a model). **(in Arabic),** ***Journal of the College of Islamic Education for Educational and Human Sciences***, University Babylon, (36), 401–424.
- Ghant, S. (2007). Re-thinking the feminization of poverty in relation to aggregate gender indices. **Gender and Development Studies**, *15*(2), 201–220. Published online January 22, 2007. Retrieved from www.tandfonline.com.
- Hassanein, K**.** (2020). Using brainstorming based on the six hats of thinking in group work to develop problem-solving skills among breadwinning women. **(in Arabic),** ***Journal of Studies in Social Work and Human Sciences***, Egypt, 3(51), 845–882
- Haveman, R. (2018**). Causes of poverty**. University of Wisconsin-Madison, Institute of Research on Poverty. Retrieved June 15, 2023 Retrieved from www.irp.wisc.edu
- Ibn Al-Bishiyi, J. D**.** (2010). Concept of poverty.**(in Arabic),** ***Al-Hewar Al-Mutamaddin***, Retrieved April 10, 2024, from www.ahwar.org/debat/show.art.asp
- Kimeny, M., & Mukun, J. (1995). Female headship, feminization of poverty, and welfare. **Southern Economic Journal,** 62(1), 44–52.
- Merabet, F**.** (2019). **Poverty alleviation between theory and practice: A comparative study of microfinance and Islamic microfinance** (Published doctoral dissertation).**(in Arabic),** University of Algiers, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences, and Management Sciences, Algeria.
- Ministry of Social Development**.** (2023). **Cash assistance program**: Databases of Jericho and Jordan Valley Governorate, **(in Arabic),** May 2023. Jericho and Jordan Valley, Palestine
- Ministry of Social Development**.** (2023). **National strategy to combat multidimensional poverty 2023-2030 (in Arabic),** June 2023, Ramallah, Palestine.
- Palestinian Central Bureau of Statistics**.** (2011). **Statistical Yearbook for Jericho and the Jordan Valley Governorate 3**, **(in Arabic),** October 2011, Publication No. 1792, Ramallah, Palestine.
- Palestinian Central Bureau of Statistics**.** (2020). **Household expenditure and consumption database: Poverty estimation model for communities 2017**. **(in Arabic),** Ramallah, Palestine.
- Palestinian Central Bureau of Statistics**.** (2023). **The situation of Palestinian women on the eve of International Women's Day. (in Arabic),** Available at: www.pcbs.gov.ps
- Saber, O., & Kezkhani, A**.** (2007). Measuring poverty lines and indicators in Benslawa and Daratu complexes for 2003.**(in Arabic),** ***Tanmiyat Al-Rafidain***, University of Mosul, College of Commerce and Economics, 29(88), 153–175.
- Saleh, S**.** (2015). The phenomenon of breadwinning women and its implications: A field study in Al-Buhaira governorate.**(in Arabic),*****Journal of Educational and Human Studies***, 6(4), 387–408.
- Singgih, D., Fisip, S., & Mas'udah, S. (2020). Feminization of poverty program on female breadwinners in East Java, Indonesia. **Sosiologi Dialektika Journal**. Retrieved from www.researchgate.net.
- Ubaydat, J**.** (2007). **Feminization of poverty: Fact or fiction?** ***Directions***, **(in Arabic),** *Al-Bayan.* Retrieved from www.albayan.ae
- Veeran, V. (2000). **Feminization of poverty**. *International Conference of the International Association of the Schools of Social Work,* 29th, Montreal, Canada.
- Women's Center for Legal Aid and Counseling (WCLAC**).** (2024). **Justice and equality for working women**: **(in Arabic),** A statement on the occasion of May Day. Available at: www.wclac.org